المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
ARAB CENTER FOR RESEARCH & POLICY STUDIES
(معهد الدوحة)

www.dohainstitute.org

دراسة

الإصلاح الداخلي في تركيا

معمر خولي

الدوحة، تموز/ يوليو – ٢٠١١

سلسة (دراسات وأوراق بحثية)

حقوق النشر والطبع محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١١

المحتوى

الإصلاح الداخلي في تركيا .....

المشهد التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ١

الانتخابات البرلمانية في تركيا..... ٥

حزب العدالة والتنمية..... ٧

الإصلاحات الداخلية في تركيا..... ١٣

أولا: الإصلاحات الاقتصادية..... ١٣

ثانيا: الإصلاحات الدستورية..... ٢١

ثالثا: الإصلاحات في مجال الحريات..... ٢٢

رابعا: الإصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية ٢٤

خاتمة..... ٣٨

ساهم متغير الرأي العام التركي في الانتخابات التشريعية التي جرت في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، في إزاحة الطبقة السياسية التقليدية عن المشهد السياسي التركي ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، واضعا ثقته به للخروج بتركيا من أزماتها الداخلية. ومع الحزب بدأت تركيا مسيرة الإصلاح الداخلي.

وقد انقسمت الدراسات العربية التي تناولت الشأن التركي، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، إلى صنفين بارزين:

الأول: دراسات اهتمت بعلاقات تركيا الدولية، كعلاقتها مع الولايات المتحدة الأميركية؛ وعلاقاتها الثنائية، كعلاقاتها مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية والكيان الصهيوني، وانعكاس ذلك على الأمن القومي العربي.

والثاني : يضم دراسات ركّزت على مضامين الأدوار السياسية-الدبلوماسية، والقيمية، والمعنوية، والاقتصادية، والأمنيّة، والدفاعية، للسياسة التركية في منطقة الشّرق الأوسط.

أمّا الإصلاحات الداخلية- الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية- التي ساهمت في إنجاح تلك الأدوار فقد كان لها بالغ الأثر في تقدّم المجتمع التركي؛ لكنها لم تحظ باهتمام كبير من قبل الباحثين العرب، لذا تهتمّ هذه الدراسة بالإصلاح الداخلي في تركيا لتؤكد على فرضية مفادها أنّ الإصلاح الداخلي في أيّ دولة ليس بالأمر الصعب، إذا توافرت له الإرادة السياسية الصادقة. فكيف تؤثّر المتغيرات الداخلية السياسية، كمتغير الرّأي العام، في السياسة الداخلية ولماذا؟

المشهد التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة

تعرّضت تركيا نتيجة سياسات بولنت أجاويد -رئيس الحكومة الائتلافية- (٢٨ أيار/ مايو١٩٩٩- ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٢)، إلى أزمات سياسية واقتصادية بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي لرئيس الوزراء، وكادت أن تودي بتركيا إلى الهاوية. وتمثلت الأزمة السياسية في عدة مواقف، منها: رفض رئيس الجمهورية أحمد نجدت سيزر، الذي أصبح رئيسًا لتركيا في أيار/ مايو٢٠٠٠، التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا

في الجامعات التركية اقترحها عليه مجلس التعليم العالي؛ ورفضه بع فترة قصيرة التوقيع على قرار من الحكومة يقضي بفصل مئات الموظّفين المدنيّين بذريعة اتّهامهم بالانتماء إلى جماعات أصولية وأخرى انفصاليّة، لأنه رأى القرار مخالفًا للقانون، على الرغم من تمسّكه الشديد بمبادئ العلمانية. واشتدّت الأزمة السياسية بين مؤسّستيْ الحكم. فكانت الرئاسة مع إجراء مجموعة من التعديلات القانونية كإلغاء عقوبة الإعدام والسماح ببثّ باللغة الكردية لتصبح أكثر اتّساقا مع معايير الاتّحاد الأوروبي؛ في حين رفض طيف من الائتلاف الحكومي، وهو حزب الحركة القومية برئاسة دولت بهشلي، تلك التعديلات لأنه يرى في إلغاء عقوبة الإعدام إفلات عبد لله أوجلان -زعيم حزب العمّال الكردستاني المتّهم بالدّعوة للانفصال وشن حرب ضدّ الدولة- من الموت الذي يستحقّه نظير جرائمه، وأنّ أيّ تهاون في هذه المسألة سيعرّض الحزب لخطر خسارة قواعده الانتخابيّة. ولهذا انسحب حزب الحركة القوميّة من الحكومة الائتلافية وهو ما تسبب في سقوطها.

يضاف إلى هذه المواقف أنّ آليات النظام الديمقراطي ومؤسّساته لم تعد تعمل كما ينبغي، حيث أصبح البرلمان - بسبب تركيبة الحكومة الائتلافية - كيانًا جامدًا يقدّم الدليل على الفشل في إيجاد حلولٍ لأزمات المجتمع. وأصبحت الحكومة عاجزةً عن الاحتفاظ بحدٍّ أدنى من التّنسيق بين شركاء الائتلاف.

أمّا على المستوى الاقتصادي، فقد توالت الأزمات الاقتصادية على تركيا، إذ رفض رئيس الجمهورية توقيع مرسوم حكومي يقضي بخصخصة ثلاثة بنوك حكومية. وأصدر مرسومًا رئاسيًّا في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠١، يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة بالتحقيق في فضائح فساد البنوك. وفي الاجتماع الشّهري لمجلس الأمن القومي، وجّه رئيس الجمهورية انتقاداتٍ بالغة للطريقة التي يدير بها رئيس الحكومة الشّؤون العامّة، واتّهمه بالتستّر على الفساد في الدولة، فاحتدم النقاش بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه الذي ما لبث أن خرج خير من الاجتماع. ولدى مغادرته مقرّ الرئاسة، واجه الصحافة التي كانت تنتظره في

الخارج قائلاً: "إنّ الرئيس تجاوز معه حدود الأدب في الحديث والسّلوك، وأنه لن يتحدّث إليه حتى يتلقّى اعتذارًا منه". وأحدث تصريح رئيس الوزراء-في حينه- تداعيات سلبية بشكل فوري على الاقتصاد، بدأت بانهيار الأسواق المالية التي تتّصف في تركيا بحساسيّةٍ مفرطة للتقلّبات السياسية، نظرًا لكثرة تشكيل الحكومات وسقوطها في تسعينيات القرن الماضي، وعدم القدرة على استشفاف أحوال الدولة السياسية والاقتصادية على المدى البعيد. وقد رافق انهيار الأسواق المالية ارتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير خلال ساعاتٍ لتصل إلى ٧٦%، وارتفاع سعر صرف الدولار الأميركي نظرًا لإقبال المواطنين على شرائه تأمينًا لأموالهم، الأمر الذي دعا البنك المركزي التركي إلى ضخّ خمسة مليارات من الدولارات بالأسواق في مدّة أربع ساعات فقط. وخسر مؤشّر بورصة إسطنبول ١٤% من قيمته في يومٍ واحد، وخرجت من الدولة ودائع ماليّة بقيمة أربعة إلى خمسة مليارات دولار في اليوم ذاته. وفي اليوم التالي للمجادلة الكلامية التي دارت بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، فقدَ المواطن التركي ثلث قدرته الشرائية.

أمّا الوجه الآخر من الأزمة الاقتصادية فتمثّل في القروض التي كانت تمنحها بنوك الحكومة لمشروعات على أساس الانتماء السّياسي لأصحابها، وليس على أساس الاستحقاق والجدوى المدعومة بالمستندات. وكثيرًا ما تدخّل السياسيون والبرلمانيون لتأمين منح البنوك تسهيلات ماليّة كبيرة لشخصٍ ما -حتّى دون سند- لمجرد أهميّته وقت الانتخابات. وكثيرا ما تدخّل هؤلاء، لتوفير الحماية من الإجراءات القانونية لمن فقد القدرة على السداد، إلى درجة توجيه أوامر للبنك المركزي بالرأفة مع البنوك والقروض المتعثّرة، على اعتبار أنّ تلك "سياسة الحكومة". وحيث لم يكن هناك وسيلة لدى البنك المركزي لتغطية العجز المالي، فقد لجأ إلى الحكومة التي رأت الحلّ في طبع مزيد من " البنكنوت" دون غطاء، الأمر الذي فاقم من معدّلات التضخّم عبر تسعينيات القرن الماضي بدرجة كبيرة، وانعكس بالدّرجة الأولى على محدودي الدّخل من المواطنين. ولمواجهة الأزمة، أخذت الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضًا قيمته ١٦ مليار دولار

أميركي[١]، والتزمت بشروط القرض التي تطالب بإجراء إصلاحات اقتصادية وفق رؤية صندوق النقد الدولي وتحت رعايته. لكن هذه الإصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة ٢٠٠١، كان من نتائجها:

١. اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصّة والعامّة.

٢. ارتفاع معدّلات العجز وارتفاع حجم المديونية الخارجية.

٣. انخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

٤. عجز القطاعات الاقتصادية في الدولة عن تحمّل تلك المتغيرات ممّا نجم عنه تردّي الأوضاع وإغلاق مئات الآلاف من الشركات التجارية [٢].

٥. تقلّص حجم الاستثمار إلى أقلّ من النصف، فبلغت البطالة حدودًا مرعبة، مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل بفعل إغلاق الشركات والمصانع[٣].

إلى جانب الأزمتين السياسية والاقتصادية، اتّجهت الأمور نحو أزمة جديدة تجلّت في الوعكة الصحّية القاسية التي تعرّض لها رئيس الوزراء في ١٧ أيار/ مايو ٢٠٠٢، ونقل على إثرها للعلاج في أحد مستشفيات أنقرة، ومكث فيه عشرة أيام شهدت تفاقم الخلافات والتناقضات بين شركاء الائتلاف. ولم يكد رئيس الوزراء يخرج للنقاهة حتى وقع في أزمة جديدة، أعادته إلى المستشفى مرة ثانية قبل مرور أسبوع على مغادرته. وانتظر الرأي العام لمعرفة حقيقة مرض رئيس الوزراء، وسرعان ما تبيّن له، بفضل الصحافة الحرّة، أنّ المسألة ليست طارئة أو عرضية، وإنما تتعلّق بالشيخوخة وكبر السنّ. فظهرت على السطح دعواتٌ تشكّك في قدرة رئيس الوزراء على الاستمرار في أداء مهامّه وهو في الثامنة والسبعين من العمر.

---

١ ياسر أحمد حسن، **تركيا: البحث عن المستقبل**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٦)، ص.ص ١٥٦-١٦٤.

٢ إبراهيم أوزتورك، "التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨"، في: محمد عبد العاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،٢٠١٠)، ص ٤٨.

٣ عمرو الشوبكي، "الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية"، في: تركي الدخيل، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، الطبعة الثانية، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١١)، ص ٩٣.

وعلى الفور، وجُد في تركيا مَن يطالب علناً رئيس الوزراء بالتنحّي عن رئاسة الحزب ورئاسة الحكومة، وطالب آخرون بإجراء انتخابات مبكرة تُجنّب الدولة أزمةً جديدة، تضاف إلى الأزمة الاقتصادية[٤].

ودون شكّ، فقد ألقت الأحوال الاقتصادية المتدهورة والسياسية المتهافتة، والحالة الصحيّة لرئيس الوزراء، ظلالها على المجتمع[٥]، ممّا دعا شريك الائتلاف دولت بهشلي- زعيم الحركة القومية - إلى المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة، داعيًا الأحزاب الممثّلة في البرلمان إلى عقد جلسة استثنائية للنّظر في مقترحه. واجتمع البرلمان في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ ليقرّر موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة في الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢[٦]. وقد وصل الأمر بتركيا، في ظلّ تلك الأزمات، إلى أنّ عدّة دراسات وندوات غربيّة وأميركية أكّدت أنّ تركيا باتت على مفترق طرق، فإمّا أن تنهار وتتفتّت، وإمّا أن تتجدّد من خلال تغيير الطبقة السياسيّة الحاكمة والمسيطرة منذ تأسيس الجمهورية التركية[٧].

الانتخابات البرلمانية في تركيا

شهدت تركيا في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢، حصول حزب العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية على ٣٦٣ مقعدًا نيابيًّا من أصل ٥٥٠ مقعدًا في الجمعية الوطنية التركية الكبرى[٨]، وحصول حزب الشعب الجمهوري على ١٧٨ مقعدا[٩]. وتكرّر المشهد نفسه في الدورة الانتخابيّة البرلمانية التالية، وإن كان بنسبٍ متفاوتة بعض الشّيء. ففي ٢٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٧، حصل حزب العدالة والتّنمية على ٣٤١ مقعدًا

---

٤ ياسر أحمد حسن، **مرجع سبق ذكره**، ص ١٦٦- ١٦٧.

٥ محمد سليمان، " تجربة حزب العدالة والتنمية التركي(٢) شهادة التمييز والإبداع"، http/ / www.alsar.ws/ index.cfm?method= home.com&contetID=٥٤٤٣.

٦ ياسر أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٨- ١٨٣.

٧ عمرو الشوبكي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٣.

٨ جان ماركو، "زمن ما بعد الإسلام في تركيا"، في: تركي الدخيل، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.

٩ محمد ياس خضير الغريري، الدور الأميركي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي(١٩٩٣-٢٠١٠)، ملحق رقم ١،سلسلة أطروحات الدكتوراه، رقم ٩٢، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢٦٥.

نيابيًّا، وحزب الشّعب الجمهوري على ١١٣ مقعدا، وحزب الحركة القومية على٧٠ مقعدًا، والمستقلّون من حزب المجتمع الديمقراطي على ٢٣ مقعدًا، أمّا المستقلون فكان نصيبهم ٣ مقاعد[١٠].

وُصفت الانتخابات النيابية لسنة ٢٠٠٢ بالحدثٌ التاريخي، إذ تمكّن حزب العدالة والتنمية، المنبثق من حزب الفضيلة ذي المرجعيّة الإسلامية، من تشكيل الحكومة التركية بشكلٍ منفرد ودون الحاجة إلى ائتلافٍ حكومي. وممّا لا شكّ فيه أنّ هناك أسباباً وجيهة قادت إلى فوز الحزب في الدورتين النيابيتين؛ فبالنسبة إلى انتخابات ٢٠٠٢، جاءت الانتخابات على وقع الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها تركيا[١١]، وانهيار الطبقة السياسية التركيّة بشكل كبير. وانكشف حين ذاك الوسط اليميني أمام حالة الفساد السّياسي، وعلاقته بالمافيا وشبكات الفساد. أمّا الوسط اليساري فانهزم بفعل العجز والشيخوخة الفكريّة التي أصابته [١٢]. وساهم هذا في فوز حزب العدالة، وتحوّل الأحزاب السياسية في تركيا إلى " كارتل" لا يضمن سلامته سوى التقارب مع الدولة (المؤسسة العسكرية والمؤسّسة المدنية) التي فقدت القدرة على إنتاج سياسات مكتفية مع الرهانات الولائية المحلية أو القوميّة[١٣]. كلّ ذلك أتاح لحزب العدالة والتنمية فرصة الفوز الكبير في تلك الانتخابات.

أمّا أسبابُ النجاح في انتخابات ٢٠٠٧، فتعود إلى مقدرة حزب العدالة والتنمية على حضّ الناخبين الأتراك على التصويت على إنجازات رئيس الوزراء (التي سنأتي على ذكرها لاحقًا)، وإعادة انتخابه، وإلى قدرته على تحديد التحدّيات التي تواجه تركيا المعاصرة، وعلى مخاطبة الشعب، فانتصار الحزب في الانتخابات ليس انتصارًا للإسلاميّين على العلمنة، بل هو انتصار حركة شعبية تمثّل التحوّلات المهمة التي شهدتها تركيا خلال العقد الأخير. وبنى حزب العدالة والتنمية نجاحه الجديد على أسس الخطاب الصّريح

١٠ المرجع نفسه، ملحق رقم ٢، ص ٢٦٦.
١١ جان ماركو، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.
١٢ عمرو الشوبكي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢.
١٣ حميد بوزرسلان، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة: حسين عمر، الطبعة الثانية، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء- المغرب، ٢٠١٠)، ص ١٣٩.

الذي يولي الأهميّة للناحية الاقتصاديّة والاجتماعية قبل أيّ شيْءٍ آخر، لأنها هي التي تضطلع بالدور الرئيس في تحفيز النّاخبين. ولذلك، لم يبرز الدين ولا الخيارات الفكريّة للحزب في واجهة خطابه. ويعود نجاحه أيضًا إلى فهمه للواقع السياسي بمستوياته المختلفة، المحلية والإقليمية والدولية، ولتداخل الداخل والخارج في هذه المستويات، وإلى التسليم بمعطيات الواقع السياسي، أو شروط اللعبة السياسية في الساحة التركيّة. وأقصد بذلك الموافقة على المعطيات والانطلاق من أرض الواقع، وممّا هو موجود بالفعل، لا ممّا يراه منضبطًا وصحيحًا أو عادلاً. فلم يتّخذ حزب العدالة والتنمية موقفًا سلبيًّا من العلمانية، ورأى أنّ مهمّته هي إصلاح المجتمع لا أسْلمة الدولة. وتجنّب الحزب صراعًا مبكرًا مع المؤسّسة العسكرية في معركة هامشيّة، خاضها من قبله رئيس الوزراء الأسبق نجم الدّين أربكان وخرج منها مجروحًا على أقلّ تقدير. وهذا هو فقه الواقع الذي ينطلق من الأرض حتى يتمكّن من التغيير[١٤]. وهذه الأسباب مجتمعة تفسّر فوز الحزب في تلك الانتخابات.

بعد التعرف على نتائج الانتخابات البرلمانية في دورتيْ ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، والأسباب التي ساهمت في نجاح حزب العدالة والتنمية فيهما، إلى حدّ وصف انتصاره في انتخابات ٢٠٠٢ بأنه حدث تاريخي، ارتأت هذه الدّراسة تناول الحزب من حيث هويّته وتكوينه وخطابه الفكري وبرنامجه السياسي المعلن. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا الحزب يكاد يكون الحزب الوحيد الذي استطاع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، تشكيل حكومة من أعضاء حزبه دون اللجوء إلى حكوماتٍ ائتلافية.

حزب العدالة والتنمية

تأسّس حزب العدالة والتنمية برئاسة **رجب طيب أردوغان** في ١٤ آب/ أغسطس ٢٠٠١[١٥]. وجرى إشهار الأعضاء المؤسّسين الذين كانوا ٧٤ شخصًا، ليس من بينهم أحد من أعضاء البرلمان في حزب الفضيلة[١٦].

١٤ إبراهيم الهضيبي،"أردوغان والإخوان"، وجهات نظر، العدد ١٠٧، (ديسمبر٢٠٠٧)، ص٢١. جان ماركو، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣-٢٥.
١٥ راغب دوران، "أسباب صعود النموذج التركي"، في: تركي الدخيل، ص١٢١.

وعن الظروف التي أدّت إلى نشأة الحزب، يقول يشار ياقيش، نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية : "الفهم الأعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركيّة يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب. لقد كان معظم مؤسّسي الحزب أعضاءً في حزب الرفاه بزعامة نجم الدين أربكان، وقد حاولوا كإصلاحيين، ومنهم **عبدالله جول**، **وبولنت أرنج**، **ورجب طيب أردوغان**، تغيير أسلوب أربكان وسياساته، وأبدوْا رفضهم لممارساته، خاصّةً بناء كلّ موقف على أساسٍ ديني، فنحن في بلدٍ علماني ومثل هذه الممارسات غير مقبولة. وعندما حُلّ حزب 'الرفاه'، ظلّ المحافظون بزعامة **أربكان**، والإصلاحيّون الذين كان يقودهم **عبد الله جول**، في حزب 'الفضيلة' إلى أنْ حُلّ هو الآخر بقرارٍ من المحكمة الدستورية. عندئذ كان لابدّ من الانقسام: أنصار أربكان شكّلوا حزب السّعادة بزعامة **رجائي قوطان**، والإصلاحيّون شكّلوا حزب العدالة والتنمية. فلقد وجدوا أنفسهم في مفترق الطرق، والحياة السياسية قد تغيرت، فقرّروا الانقطاع عن الماضي ممثّلاً في 'الرفاه' و'الفضيلة'. لكن هذا لا يعني إنكار الماضي أو الهويّة التركية". ويضيف ياقيش : "قبل أنْ يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي أجروْا استطلاعات عدّة للرأي. سألوا الناس: ما هي أوْلويّاتكم؟ ما هي طبيعة الحزب الذي تقبلونه؟ سألوا حتى عن الاسم المناسب والشّعار المناسب. من هنا جاء نجاحه. وقد تولّى **أردوغان** رئاسة الحزب، فأضاف إليه الكثير؛ لأنه كان رئيسًا ناجحًا لبلدية إسطنبول. إن الخلافات مع أربكان والمحافظين التي قادت إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية سببها الابتعاد من جانب أربكان عن العلمانية التي تحكم نظامنا، ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني كما يرغب حزب 'السعادة'. حزبنا جديد تمامًا، ليس له ارتباطات بالماضي، لكنه يراعي الحساسيات في بلد٩٩% من سكّانه مسلمون، والكثيرون من أبنائه محافظون، ولهم ثقافتهم الإسلامية، وليس من سبيل لإنكار ذلك"[١٧].

١٦ ياسر أحمد حسن، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٥.
١٧ عبد الحليم غزالي، **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة**، (مكتبة الشروق الدولية،٢٠٠٧)، ص ٢٥-٢٦.

أعاد حزب العدالة والتنمية تعريف هويّته الفكرية والسياسية، بما ينسجم مع واقع الدولة التركيّة الداخلي وعلاقاتها الخارجية[١٨]. فهو لا يُعرّف بنفسه حزباً إسلامياً، بل يبتعد عن كلّ ما يُفهم منه أنّ للحزب برنامجا إسلاميا[١٩]. واعترف بالعلمانية أو "النّظام العلماني" كشرط مسبق أساسي للديمقراطية والحرّية، وعرّف العلمانيّة على أنها "حيادية الدولة تجاه أيّ شكلٍ من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية"[٢٠]. وعلى هذا الأساس صنّف قادة الحزب هويّته الفكرية والسياسية بأنه من تيّار يمين الوسط، على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة[٢١].

أمّا عن طبيعة الحزب التكوينية، فقد انضمّ إليه أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط، مثل حزب "الوطن الأم" وحزب "الطريق القويم"، وشرائح من التكنوقراط وخرّيجي الجامعات والبيروقراطيّين والمهنيّين الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميّون في مراحل سابقة، إضافةً إلى البرجوازية الوسطى والصغيرة سواء في إسطنبول والمدن الكبرى، أو في الأناضول حيث القاعدة الأساسيّة للإسلاميّين[٢٢]. كما انضمّ إليه أيضًا عددٌ من الممثّلين والفنّانين والصحافيّين والأدباء[٢٣]. وهنا يبدو لنا حزب "العدالة والتنمية" تعبيراً عن تركيبة سياسية واجتماعيّة جديدة: فلا هي علمانية تمثّل يمين الوسط التركي كالطريق المستقيم والوطن الأم؛ ولا هي كماليّة بالمعنى الذي يعبّر عنه يسار الوسط التركي كحزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي؛ ولا هي إسلاميّة بالمعنى الذي عبّر عنه حزب الرفاه؛ ولكنها تعبير عن الإسلامية واليسارية واليمينية في صيغةٍ جديدة[٢٤]. وقد تبنى مؤسّسوه ما أطلق عليه تسمية "الديمقراطية المحافظة"، وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي، تنسجم فيه الحداثة مع التّراث من جانب، والقيم

---

١٨ عمرو الشوبكي، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.
١٩ خالد الحروب،" تركيا: إسلامية/ علمانية"، **وجهات نظر**، العدد ١١٧، (أكتوبر ٢٠٠٨)، ص٦.
٢٠ جراهام فولر، "الجمهورية التركية الجديدة: تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"، **دراسات مترجمة**،رقم٣٦، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،، ٢٠٠٩) ص.
٢١ الشوبكي، ص ٩١.
٢٢ الحروب، ص ٦.
٢٣ الشوبكي، ص ٩٥.
٢٤ كمال حبيب، **الدين والدولة في تركيا المعاصرة: صراع الإسلام والعلمانية**، (القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١٠)، ص ٣٦٠.

الإنسانية مع العقلانية من جانبٍ آخر. فهي لا تقبل الجديد ولا ترفض القديم، وتحترم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات؛ وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسيّة أو عرقيّة أو أيديولوجية أو دينيّة واحدة تلغي ما سواها؛ وتؤكّد أنّ دور الدولة يجب أن يتوقّف عند تسيير الأمور من خلال الحدّ من التّناقض عبْر التوفيق بين مختلف الاتجاهات وتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئةٍ يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار[٢٥].

أمّا شعار الحزب، فهو عبارة عن مصباح كهربائي، ألوانه الرسميّة الأصفر والأسود والبرتقالي. وقد أعطى له أنصاره اسم "أكبارتي" وتعني باللغة التركية "الحزب الأبيض" رمزًا للبراءة والنّقاء[٢٦].

أمّا برنامجُ الحزب، فقد صيغ بناء على نتائج استطلاعات رأي واسعة أُجريت للتعرّف على احتياجات الناس ومطالبهم وتوقّعاتهم من الحزب. وتقوم فكرة البرنامج على أنّ مشكلات تركيا ليست مستعصية، لأنّ تركيا غنية بالموارد الطبيعية فوق الأرض وتحتها، وشعبها يتميز بالشّباب والنشاط، ولديها تراث حكمٍ عميق الجذور وشديد الغنى، وموقع جيو-استراتيجي يمكن أن يساعدها على أن تلعب دورًا مؤثّرًا في بيئتها الإقليمية، وفرصاً سياحية مستمدّة من التاريخ والجغرافيا، وشخصيّة وطنية قائمة على التديّن والتّضامن، وسجلّ من الإنجازات. وقد حظي هذا البرنامج بقبول شعبي كبير عبّرت عنه نتائج الانتخابات النيابيّة التي جرت في العام ٢٠٠٢[٢٧].

وحدّد برنامج الحزب أهدافه الداخلية بما يلي:

١- تحقيق السيادة- من دون أيّ قيدٍ أو شرط- للشّعب التركي في الجمهورية القانونية (الدولة الدستورية) التي تمثّل القوّة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسّسات معًا.

٢- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.

---

٢٥ كمال حبيب، "الإسلاميون الأتراك: من الهامش إلى المركز"، في: عبد العاطي، ص ١١٦.
٢٦ راغب دوران، ص ١٢١.
٢٧ الموقع الرسمي لحزب العدالة و التنمية http:/ / eng.akparti.org.tr/ english/ partyprogramme.html

٣- الحفاظ على القيم والأخلاق التي تعدّ بمنزلة التّراث للشّعب التركي.

٤- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا وفقًا للطريق الذي رسمه مصطفى كمال أتاتورك.

٥- تأمين الرّفاه والأمن والاستقرار للشعب التركي.

٦- تحقيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تتيح للأفراد العيش بالشكل الاجتماعي المطلوب.

٧- تحقيق العدالة بين الأتراك والتوزيع العادل للدّخل القومي.

ويعرض البرنامج وسائل تحقيق تلك الأهداف على النّحو الآتي:

١- نشْر الوعي القائم على الحقوق المتعارَف عليها دوليا، والحرّيات، وسيادة القانون في جميع أنحاء تركيا.

٢- استئصال مشكلات تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية والطبيعية المهملة، وجعْلها دولة منتجة باستمرار وتنمو بالإنتاج.

٣- خفض معدّل البطالة، وردْم الهوّة في توزيع الدّخل بما يزيد من مستوى الرّفاه.

٤- اتّباع سياسات تهدف إلى تحقيق الكفاءة والفاعلية في الإدارة العامّة، وإشراك المواطنين والمنظّمات المدنية في عمليّة صنع القرار.

٥- تحقيق الشّفافيّة الكاملة والمحاسبة في كلّ جانبٍ من جوانب الحياة العامّة.

٦- اتّباع سياسات عمليّة معاصرة رشيدة، لإفادة الأمّة في مجالات الاقتصاد، والسّياسة الخارجية، والثقافة، والفنون، والتعليم، والصحّة، والزّراعة، والثروة الحيوانية[٢٨].

وممّا جاء من مبادئ للحزب في لائحته الداخلية، أنه يحترم حقوق المواطنين كافّةً، ولا يفرق بين أبناء الشعب على أساس الدين أو المذهب أو العرق، ويرفض أنواع التفرقة والنزعات القومية أو الدينية كافة؛

٢٨ غزالي، ص ٢٦،٢٧.

ويعمل على تحقيق الديمقراطية بالمفهوم الكامل، وحماية الحريات والحقوق الأساسية لإتاحة الفرصة لسيادة الإرادة الوطنية؛ ويؤمن بضرورة نيْل النساء لحقوقهنّ السياسيّة؛ وإتاحة الفرصة كاملة لحريّة الفرد والتعبير عن آرائه بشكل مطلق بما يتّسق مع القانون؛ وضرورة منح المؤسّسات المدنية الحقوق والحريات والصلاحيات اللاّزمة لها. كما يؤمن بضرورة إقامة القواعد اللازمة لخدمة اقتصاد السوق، وحماية البنية الأساسية للاقتصاد، وإزالة انعدام التوازن في توزيع الدّخل القومي.

ويؤكّد الحزب أنّ أيّ نظام ديمقراطي لا يمكن أنْ يعيش في مجتمعٍ لا يسوده القانون، والديمقراطية تؤكّد وجودها من خلال القانون، ولا بدّ أنْ يسود مفهوم دولة القانون بدلاً من قانون الدولة. ويتعهّد الحزب بأنه سيضمن خلق أعلى درجات الثقة في النظام القضائي الذي يعدّ ضمانًا للنظام الاجتماعي. كما يتعهّد بالإعداد لدستورٍ جديد يسمح بحريّات تُعدّ استجابةً لحاجات المجتمع بأكمله بما يتّسق مع مبدأ دولة القانون ومعايير الدول الديمقراطية. ويرى الحزب في الديمقراطيّة نظامًا مبنيًّا على التّسامح، وفي الديمقراطيات ليس من الممكن لبعض المواطنين الاستفادة من حقوقٍ وحرّيات ومزايا أكثر من غيرهم، فالكلّ تحت حماية القوانين في هذه الديمقراطيات[٢٩].

ويبقى الشيء المهم في البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية، هو ابتعاده عن سياسات الهويّة والتزامه بسياسات الخدمات؛ بمعنى أنه فكّك تقيّد البرامج الإسلامية السابقة وغرقها في مسائل الهويّة والثقافة، ونقلَها إلى مسائل السياسات الاجتماعية والخدماتية والاقتصادية. وقد أتاح له هذا الموقف الانتقال من الانشغال والانغماس بقضايا الهوية إلى الانخراط في قضايا الخدمات؛ ممّا جذب شرائحَ واسعة من الأنصار الجدد الذين صاروا يرون في الحزب جهة تستطيع تغيير الأمور نحو الأفضل[٣٠]. فنجاحه في الانتخابات البرلمانية في دورتين متتاليتين دليلٌ على نجاعة برنامجه السياسي.

---

٢٩ المرجع نفسه، ص ٢٧- ٢٩.
٣٠ الحروب، ص ٦.

الإصلاحات الداخلية في تركيا

شهدت تركيا إصلاحاتٍ غير مسبوقة على مستوى الدولة والمجتمع منذ تولّى حزب العدالة والتنمية الحكم في العام ٢٠٠٢ وحتى الآن. وقد وصف المراقبون المستقلون وتيرة الإصلاحات هذه بـ"الثورة الصامتة". وساهمت الإصلاحات في زيادة الحضور التركي ونشاطه في العديد من القضايا المحوريّة في بيئتها الإقليمية، وشملت الإصلاحات مجالاتٍ مختلفة، وهي على النحو الآتي:

أولا: الإصلاحات الاقتصادية

وصلت حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم والبلاد تعاني من أزمة اقتصادية حادّة كما أشرنا سابقا. ولتجاوز تلك الأزمة غيّرت الحكومة مجموعة من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي في وصْفته لعلاج الاقتصاد التركي، فتم – على سبيل المثال- ترك العمل بنظام الصرف الثابت والانتقال للأخذ بنظام الصّرف المرن، والاعتماد على استثمارات القطاع الخاصّ الذي اهتمّت به الحكومة وعملت على حلّ الكثير من مشكلاته.

ولمكافحة البطالة في مجتمعٍ أغلبُ مواطنيه في سنّ الشباب، وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفًا يتمثل في أنْ تتجاوز معدّلات الاستثمار نسبة ٣٠% من الناتج القومي الإجمالي، وحدّدت العديد من الإجراءات التي يتعين اتّخاذها لتحقيق هذا الهدف، منها:

١- زيادة التقشّف وخفض النفقات.

٢- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.

٣- تأمين الطاقة وضمانها بأسعارٍ اقتصادية على المستوى البعيد.

٤- إصلاح التعليم المهني وحلّ مشكلة نقص الأيدي الماهرة، وتحسين بيئة العمل.

٥- إصلاح الجهاز الإداري للدولة وضمان الشّفافية والمراقبة والمحاسبة[٣١].

ولتحقيق الإصلاح الاقتصادي، اتّجهت الحكومة نحو محاربة الفساد، وخاصّة بين المسؤولين رفيعي المستوى في الدولة. ولعلّ تحويل **تانسو تشيللر** و**مسعود يلماظ**، وهما من رؤساء الوزراء السابقين، إلى التحقيق، يؤكّد توجّهها نحو الإصلاح [٣٢]. وخفضت الحكومة نفقاتها إلى أبعد مدى، فخفضت عدد الوزارات، وباعت الآلاف من السيارات الحكومية والبيوت الفاخرة التي كانت مخصّصة للنوّاب. وشكّلت لجانًا برلمانية لتعقّب الفاسدين الذين سرقوا البنوك الحكومية والخاصّة، وأصدرت قانونًا يسمح لها بوضع اليد على أموال أصحاب هذه البنوك ومديريها، وأموال أقاربهم من الدرجة الأولى والثانية، واسترداد قيمة ما نُهب من هذه الأموال وتحويلها إلى خزينة الدولة[٣٣]. كما اهتمّت حكومة العدالة والتنمية بمعالجة مشكلة البطالة عن طريق تشجيع الاستثمار الإنتاجي، وفتْح المجال أمام إقامة المصانع والشركات التي تنتج للتصدير، وهو ما وفّر فرص عمل كثيرة ساهمت في تخفيض نسبة البطالة التركية إلى حدٍّ كبير[٣٤]. وقد كان لهذه الإصلاحات انعكاسات إيجابيّة على الاقتصاد التركي في السّنوات الثماني الأخيرة، تمثّلت في الآتي:

١- كان الاقتصاد التركي في سنة ٢٠٠٢ يقبع في المرتبة السادسة والعشرين على مستوى العالم، وأصبح في السنوات الأولى للحكومة الحاليّة في المرتبة السابعة عشرة على مستوى العالم. فأصبحت تركيا من بين مجموعة العشرين (G-٢٠).

٢- أصبح الاقتصاد التركي سادس أكبر اقتصاد في أوروبا.

٣- ارتفع الدّخل القومي لتركيا من ٢٢٠ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢ إلى ٦١٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩.

٤- كان الدخل الفردي ٣٥٠٠ دولار في سنة ٢٠٠٢، وارتفع هذا المقدار إلى ٨٥٩٠ دولار في سنة ٢٠٠٩.

---

٣١ إبراهيم أوزتورك، مرجع سبق ذكره، ص ص ٤٩-٥٢.
٣٢ حلمي محمد القاعود، أعوذ بالله من الشيطان والسياسة: اسطنبول ٥٥٥ سنة، **وجهات نظر**، العدد ١١٧،أكتوبر ٢٠٠٨، ص ١٤.
٣٣ هشام حمامي، تركيا الجديدة!، **وجهات نظر**، العدد ١٠٥، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٣١.
٣٤ حلمي محمد القاعود، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.

٥- كانت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي تصل إلى ٢٣,٥ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢، وانخفض هذا الرّقم إلى ٦,٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩.

٦- أزيلت ستّة أصفار من الليرة التركية.

٧- انخفضت نسبة التضخّم السّنوي من متوسّط ثلاثين في المئة في سنة ٢٠٠٢ إلى أرقام أحاديّة في السنوات الأولى من عهد الحكومة الحاليّة.

٨- كانت صادرات تركيا ٣٦ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢، فارتفعت إلى ١٠٢ مليار دولار في نهاية سنة ٢٠٠٩.

٩- تأتي شركات المقاولات التركيّة حاليًّا في المرتبة الثانية على مستوى العالم (بعد الشركات الصينية)، حيث ارتفعت قيمة أعمالها إلى ٢٣,٦ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩، وكانت قيمتها ١,٥ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢.

١٠-ارتفعت أجور الموظفين والعاملين بنسبة ١٨٨% ما بين ٢٠٠٢ و٢٠٠٩، أيْ وصلت الزيادة في الأجور إلى ضعفيْ التضخّم.

١١-زاد احتياطي العملة الصعبة في البنك المركزي ووصل إلى ٧٠,١ مليار دولار في سنة ٢٠٠٩، وكانت قيمة الاحتياطي ٢٦,٨ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢.

١٢-بلغت نسبة النمو في الاقتصاد التركي ٦,١ في المئة ما بين السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٨.

١٣-ارتفعت قيمة القروض المقدَّمة لأصحاب العمل من ١٥٤ مليون ليرة في سنة ٢٠٠٢ إلى ٣,٣ مليار ليرة في سنة ٢٠٠٨.

١٤-ارتفعت قيمة المحفزات المقدّمة لتربية المواشي ثلاثة أضعاف ووصلت إلى ٥,٨٠٩ مليار ليرة، وكانت هذه القيمة ١,٨٦٨ مليار ليرة في سنة ٢٠٠٢.

١٥-كانت البنوك الحكومية تعلن عن خسارتها في نهاية كلّ سنة، ولكنها بدأت تكسب أرباحًا في عهد الحكومة الحاليّة. وعلى سبيل المثال، أعلن بنك الزراعة في نهاية ٢٠٠٩ أنّ أرباحه وصلت إلى ٣,٥١١ مليار ليرة.

١٦-تراجعت ديون القطاع العام باستمرارٍ في عهد الحكومة الحالية وانخفضت نسبتها في سنة ٢٠٠٧ إلى ٢٩,١ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، وكانت هذه النسبة ٦١,٤ في المئة في سنة ٢٠٠٢[٣٥].

وانتقلت تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية من "نادي الدول المستقبلة للمعونات الخارجيّة" إلى "الدول المانحة". وهي الدولة الشّرق الأوسطيّة غير النّفطية الأولى التي حقّقت هذا الإنجاز التاريخي[٣٦].

وعلى المستوى الداخلي انعكس الإنجاز الاقتصادي على مجالات المجتمع كافّة، وعلى النحو الآتي:

١- كان معدّل الاستثمارات الأجنبية في تركيا ١ مليار دولار سنة ٢٠٠٢، وارتفع هذا الرقم إلى ١٠ مليارات دولار في نهاية سنة ٢٠٠٥.

٢- أَنشأت الحكومة الحالية هيئة للاستثمارات في سنة ٢٠٠٦، وارتفعت قيمة الاستثمارات إلى ٢٢ مليار دولار في نهاية سنة ٢٠٠٧.

٣- منذ تأسيس الجمهورية في سنة ١٩٢٣ وحتى نهاية سنة ٢٠٠١، كان عدد الشركات الأجنبية العاملة في تركيا ٥٠٠٠ شركة، أمّا الآن فيبلغ عدد هذه الشركات ٢٤,٠٠٠ شركة.

ولا شكّ أنّ تميز السوق التركية بقربها من الأسواق الأوروبية والآسيوية والأفريقية، كان له دورٌ هام في زيادة الاستثمارات الأجنبيّة في تركيا.

---

٣٥ أمر الله إيشلر، التغيرات التي حدثت في تركيا في السنوات الثمانية الأخيرة على الرابط الآتي:
http:/ / www.mesc.com.jo/ Activities/ lecture/ lecture١.html

٣٦ فرهاد سيدر، " العثمانية الجديدة السياسة التركية الإقليمية الجديدة وموقف العالم العربي منها"، في: محمد مصالحة، عمر الحضرمي، **العلاقات التركية العربية بين الأمس والحاضر**، (عمان: منشورات الجامعة الأردنية- كلية الدراسات الدولية، ٢٠١٠)، ص٤٧.

في مجال الصحة:

١- كانت ميزانية وزارة الصحّة ٣ مليارات و٩١٠ مليون ليرة في سنة ٢٠٠٢، وارتفعت هذه الميزانية إلى ١٣ مليار و٤٠٠ مليون ليرة في سنة ٢٠١٠,

٢- قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كان يُطلب من المرضى دفع أجرة سيارات الإسعاف، وكان المرضى لا يعالجون في قسم حالات الطوارئ لسبب أو آخر، وكانوا يُحتجزون في المستشفى لعدم دفعهم تكاليف العلاج. أمّا اليوم، فيعالج جميع المرضى في قسم حالات الطوارئ وفي قسم العناية المركزة مجّاناً، حتى في المستشفيات الخاصة.

٣- تقدّم وزارة الصحّة خدمات الإسعاف بطائرتين للإسعاف و١٧ طائرة عمودية للإسعاف على مستوى تركيا ومن دون مقابل.

٤- بنَت تركيا ١٣٩ مستشفى و٦١٧ مستوصفاً في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٢؛ أمّا في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٩ فبنتْ تركيا ٢٥١ مستشفى و١٠٢٨ مستوصفاً.

٥- انتقلت تركيا في سنة ٢٠١٠ إلى نظام "طبيب العائلة" في كلّ المدن، وبذلك أصبح بمقدور كلّ مواطن مراجعة طبيبه الخاصّ أو الاتّصال به هاتفيا للاستفسار في أيّ وقت يشاء.

٦- كانت غرف المرضى في الماضي مكتظّة ويوضع في الغرفة الواحدة خمسة أو ستّة أسرّة ولا يوجد في داخلها حمام، أمّا الغرف الحالية في المستشفيات الجديدة فهي إمّا بسرير واحد وإمّا بسريرين، ويوجد بداخلها حمّام وثلاّجة وتلفزيون وسرير إضافي للمرافقين.

٧- يمكن للجميع مراجعة أيّ مستشفى للعلاج والحصول على أدوية من جميع الصيدليات.

٨- كان المصابون بمرض الكلى يعانون من مشكلات كبيرة قبل سنة ٢٠٠٢،أمّا اليوم فالسيارات المخصّصة لهم تأخذ المصابين من بيوتهم لغسل الكلى ثمّ ترجعهم إلى بيوتهم.

٩- كان عدد آلات غسيل الكلى في أنحاء تركيا ٥,٦٨٥ آلة في سنة ٢٠٠٢، أمّا اليوم فبلغ العدد ١٤,٥٠٣ آلة.

في مجال التربية:

١- أصبحت ميزانية وزارة التربية الميزانية الأكبر في عهد الحكومة الحالية، وفاقت ميزانية وزارة الدفاع.

٢- بنيت في السّنوات الثماني الأخيرة ١٥٠ ألف قاعة دراسيّة جديدة في أنحاء تركيا.

٣- أرسل إلى المدارس ٧٥١,٨٣ حاسوباً.

٤- أُنشئت في المدارس ٢٩,٤٢٨ قاعة دراسية خاصّة لتكنولوجيا المعلومات.

٥- تقدّم وزارة التربية الوطنية لجميع التلاميذ والتلميذات الكتب الدراسيّة المقرّرة، مجّانًا منذ سنة ٢٠٠٣.

٦- كان عدد الجامعات في تركيا ٧٦ جامعة في سنة ٢٠٠٢، منها ٥٣ جامعة حكومية و ٢٣ جامعة أهلية. وفي الفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٠ أنشأت الحكومة الحالية ٤٩ جامعة حكومية و٢٩ جامعة أهليّة؛ وبذلك ارتفع عدد الجامعات الحكومية إلى ١٠٢ جامعة كما ارتفع عدد الجامعات الأهلية إلى ٥٢ جامعة.

٧- أنشأت الحكومة ١٥٣ مسكناً للطلبة فيه ٦٤,٣٣٣ سريراً وذلك منذ سنة ٢٠٠٣.

في مجال المواصلات:

١- كان طول الطرق المزدوجة (ذهاباً وإياباً بمسارين) في تركيا حتى سنة ٢٠٠٣ يصل إلى ٦,١٠١ كم. وبنت الحكومة الحالية خلال ثماني سنوات ١٣ ألف و٧٣ كم، أيْ أنّها بنتْ أكثر من ضعف الطّرق التي بنيت منذ تأسيس الجمهورية.

٢- بنتْ الحكومة الحالية طرقًا معبّدة بين القرى يصل طولها إلى ٧٧,٠٩٢ كم.

٣- كان طول السّكك الحديدية التي بنيت ما بين ١٩٥١-٢٠٠٢ يبلغ ٩٤٥ كم. أمّا الحكومة الحاليّة فبنت خلال ثماني سنوات ١٠٧٦ كم من السّكك الحديدية.

٤- مشروع العصر "مارماراي"، أيْ السكة الحديدية التي تربط آسيا بأوروبا من تحت البسفور، مستمرّ وبسرعة فائقة.

٥- بدأت القطارات السريعة تنقل الركّاب بين مدينتيْ أنقرة وأسكي شهر. والبناء مستمرّ في الوقت الحاضر بين أسكي شهر وإسطنبول. وحينما يكتمل المشروع ستستغرق الرحلة بين أنقرة وإسطنبول ٣ ساعاتٍ فقط.

٦- تستمرّ في الوقت الراهن أعمال البناء في السّكك الحديدية للقطارات السّريعة بين أنقرة وقونيا، وبين أنقرة وسيواس.

٧- كذلك تستمرّ أعمال البناء في طريق الحرير للسكّة الحديديّة بين باكو-تفليس-قارص.

٨- كان عدد المسافرين بالطّائرات في الرّحلات الدّاخلية ٨٧٢٩ راكباً في سنة ٢٠٠٢، وارتفع هذا الرقم إلى ٤١٢٢٧ راكباً في نهاية سنة ٢٠٠٩.

٩- كان عدد المسافرين بالطائرات في الرحلات الخارجية في سنة ٢٠٠٢ نحو ٢٥٠٠٠ راكباً في سنة ٢٠٠٢، وارتفع هذا الرقم إلى ٤٤٠٠٠ راكباً في نهاية سنة ٢٠٠٩.

١٠- كان عدد الترسانات التي تُصَنّع فيها السّفن ٣٧ ترسانة لغاية سنة ٢٠٠٢، وبنتْ الحكومة الحاليّة ٧٠ ترسانة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٠ ؛ وبالإضافة إلى ذلك، يستمرّ البناء في ٥٩ ترسانة.

في مجال الغاز الطبيعي:

١- كانت شبكة تزويد المنازل بالغاز الطبيعي متوافرة لغاية سنة ٢٠٠٣ في ٩ مدن تركية فقط، وارتفع هذا العدد إلى ٦٦ مدينة ما بين ٢٠٠٣-٢٠٠٩.

٢ - سيصل الغاز الطبيعي إلى ١٥ مدينة أخرى حتّى نهاية ٢٠١٢، وبذلك لن تبقى مدينة تركية من دون غاز طبيعي.

في مجال الزراعة:

١- كانت قيمة صادرات المنتجات الزراعية ٤ مليارات دولار في سنة ٢٠٠٢، وارتفعت إلى ١١,٢ مليار دولار في نهاية سنة ٢٠٠٩.

٢- كانت حصّة الزراعة في الدّخل القومي ٣٦ مليار ليرة في سنة ٢٠٠٢، وارتفعت هذه الحصّة إلى ٧٨,٤ مليار ليرة في سنة ٢٠٠٩.

٣- كانت قيمة مجموع التّشجيع للزراعة ١,٨٦٨ مليار ليرة في سنة ٢٠٠٢، وارتفع هذا الرقم إلى ٥,٧ مليار ليرة في سنة ٢٠١٠.

في مجال الصناعة:

١- كان عددُ المناطق الصناعية المنظّمة ٧٠ منطقة، أضافت إليها الحكومة الحاليّة ٧٢ منطقة صناعية منظّمة.

٢- بنتْ الحكومة الحاليّة ٨٣ منطقة صناعية صغيرة خلال ثماني سنوات.

في مجال ترميم الآثار التاريخية:

١- كانت ميزانية إدارة الأوقاف ٣٧ مليون ليرة في سنة ٢٠٠٢، ارتفعت إلى ٤٦٠ مليون ليرة في سنة ٢٠١٠.

٢- تمّ ترميم ٤٦ أثراً تاريخياً ما بين السّنوات ١٩٩٨-٢٠٠٢، وبالمقابل تمّ ترميم ٣٤٨٤ أثراً تاريخياً ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٠.

٣- تمّت أرشفة ١٢ مليون وثيقة تاريخية في الوسط الالكتروني.

٤- كان عددُ الآثار التاريخية المسجّلة ٩٤٨٣ أثراً في سنة ٢٠٠٢، وارتفع هذا العدد إلى ٢٠,٠٧٨ أثرًا في سنة ٢٠١٠[٣٧].

وتجدر الإشارة هنا، إلى أنّ الإنجازات الاقتصادية التي حقّقتها حكومة العدالة والتنمية، هي أشبه بتلك الإنجازات التي حقّقتها ألمانيا واليابان في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية؛ فكلتا الدولتين وظّفت ظروف الحرب الباردة بما يعود بالنّفع على اقتصادهما. وينسحب هذا الوضع على تركيا في توظيفها الترشّح لعضوية الاتّحاد الأوروبي لتحفيز اقتصادها؛ فهي تحتلّ اليوم المرتبة السادسة على مستوى الاقتصاد الأوروبي، والأولى على مستوى اقتصاديات الدول الإسلامية، علمًا بأنّ تركيا تفتقر إلى موارد الطاقة ولا سيّما في مجاليْ النفط والغاز.

ثانيا: الإصلاحات الدستورية

واصلت حكومة العدالة والتنمية تطبيق برنامجها الإصلاحي، فعدّلت بعض موادّ الدستور، توطيداً لدعائم الديمقراطية، على النحو الآتي:

١- تُجرى انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير كلّ أربع سنوات بدلاً من خمس سنوات.

٣٧ أمر الله إيشلر، مرجع سبق ذكره

٢- يُنتخَب رئيس الجمهورية من قبل الشّعب مباشرةً، من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير ممّن أتمّوا الأربعين من العمر ويحملون شهادةً دراسية عليا، أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصّفات والمؤهّلين للانتخاب النيابية.

٣- تكون مدّة ولاية رئيس الجمهورية خمس سنوات بدلاً من سبع سنوات، ولمدّتين على الأكثر[٣٨].

٤- رفْع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من ١١ عضوًا إلى ١٧ عضوًا، واختيارهم من قبل المجلس الوطني التركي الكبير ورئيس الجمهورية، بدلاً من تعيينهم من قبل المؤسّسة العسكرية.

٥- رفْع أعضاء مجلس القضاء الأعلى من ٧ أعضاء إلى ٢٢ عضوًا، واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها[٣٩].

ثالثا: الإصلاحات في مجال الحريات

منذ وصول حكومة العدالة والتنمية إلى الحكم وهي تسعى إلى ترسيخ الحقوق والحريّات الأساسية من خلال الإصلاحات التي قامت بها، وتشمل :

١- إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا[٤٠].

٢- السّماح للقوميات غير التركية بتعلّم لغتها وتعليمها، فأصبح بالإمكان بثّ برامج تلفزيونية باللغة الكردية.

٣- إصدار قانون عفْوٍ عن " التائبين" من الأكراد الذين التحقوا بحزب العمّال الكردستاني الانفصالي.

٤- تشديد العقوبة على القائمين بعمليات تعذيب سواء في السّجون أو في مراكز الشرطة.

---

٣٨ على حسين باكير، "تركيا: الدولة والمجتمع المقومات الجيو – سياسية والجيو – إستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي"، في: محمد عبدالعاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (بيروت: الدار العربية ناشرون، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠)، ص ص ٣٢-٣٣.

٣٩ خورشيد دلي، تركيا ما بعد الاستفتاء: معركة الدستور والانتخابات، على الرابط الآتي:
http:/ / www.wahdaislamyia.org/ issues/ ١٠٦/ kdali.htm

٤٠ أمرالله إيشلر، مرجع سبق ذكره.

٥- توسيع حرية التجمّعات والمظاهرات، وسنّ قانون حقّ الفرد في الحصول على المعلومات، والسّماح بالتعبير السّلمي عن الرّأي بجميع أشكاله.

٦- إلغاء ما كان يسمّى بـ"اللاّئحة السوداء"، وهي لائحة بأسماء مواطنين تطلب الأجهزة الأمنية منْعهم من مغادرة البلاد لأسبابٍ سياسية. ولا يُمنعون -مع التعديل الجديد- من السّفر إلاّ بمذكرةٍ قضائية [٤١].

٧- عدم محاكمة المدنيّين أمام المحاكم العسكرية إلاّ في حالات الحرب.

٨- تعزيز حقوق المرأة السياسيّة من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي.

٩- تخفيف القيود على حقّ الإضراب كشكلٍ من أشكال الحقوق الاقتصادية.

١٠- تشكيل محاكم خاصّة بالأحداث، واستثناؤهم من تهم الإرهاب والجريمة المنظّمة[٤٢].

١١- إلغاء عقوبة الإعدام.

١٢- إلغاء محاكم أمن الدولة.

١٣- عدم جواز مصادرة المعدّات الإعلامية أو منْع تداولها.

١٤- ضمان حريّة الصحافة.

١٥- سموّ الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان على التشريعات الوطنية[٤٣].

٤١ شريف تغيان، **الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان: مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي**، (دمشق- القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١١)، ص ١٠٠.
٤٢ خورشيد دلي، مرجع سبق ذكره.
٤٣ علي حسين باكير، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢.

رابعا: الإصلاحات التي طرأت على المؤسسة العسكرية

لم تكن المؤسّسة العسكرية في تركيا بمعزلٍ عن السياسة الإصلاحية التي شرعت حكومة العدالة والتنمية في تنفيذها. ولبيان أهمية تلك الإصلاحات لابدّ لنا في البداية من توضيح دور المؤسّسة العسكرية في السياسة التركية في مرحلة ما قبل وصول حكومة حزب العدالة وللتنمية إلى الحكم في ١٩تشرين الثاني/ نوفمبر٢٠٠٢؛ لمعرفة مدى التغير الذي حصل.

خلافًا للتطوّر الاجتماعي في الغرب حيث تنشئ الأمّة دولتها وجيشها، وحّدت الأتاتوركية بين الدولة والأمّة في وحدةٍ لا تنفصم، وكان الجيش هو صانع الدّولة صانعة الأمّة[٤٤].

وعمل الجيش التركي منذ فترةٍ مبكرة، على حماية دوره في حماية النّظام وصيانته، من خلال مجموعة من الآليّات الدستورية والقانونية التي تشرّع تدخّله في السياسة، وتتيح له في حالات استلام المدنيّين للسلطة ممارسة تأثيره الكامل. وبعد أن كان نظام الحزب الواحد حتى العام ١٩٤٥، هو وسيلة حماية دوره وتأثيره في الحياة السياسية، لجأ الجيش في العام ١٩٦٠، بعدما تعرّض نفوذه لبعض الاهتزاز في عهد رئيس الوزراء الأسبق **عدنان مندريس** في خمسينيات القرن الماضي، إلى وسيلة الانقلابات العسكرية المباشرة. غير أنه حصّن دوره السياسي من خلال إقامة مؤسّسة جديدة نصّ عليها دستور ١٩٦١ الذي أعقب انقلاب ١٩٦٠، وهي "مجلس الأمن القومي"[٤٥]. ويتألّف هذا المجلس من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية ورئيس الأركان العامّة وقيادات الجيش من أفرع: القوّات البريّة والجوّية والبحريّة، والقائد العام للجندرمة (الدرك). ويرأس المجلس رئيس الجمهورية[٤٦]؛ ويجتمع مرّةً كلّ شهر. وتنبثق عن المجلس أمانة عامّة تضمّ ٧٠٠ موظّف، وتتكوّن من الأمِين العام برتبة جنرال يعيّنه رئيس الأركان العامّة، ثم مساعد الأمين العام ومساعدين له، ثم المستشارين الرئيسين ثم المستشارين

٤٤ صلاح سالم، **تحولات الهوية والعلاقات العربية التركية**، (الجيزة: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان)، ١٩٩٩، ص ٢٤

٤٥ محمد نور الدين، **تركيا الجمهورية الحائرة: مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية**، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، ١٩٩٨)، ص ص ٨٤-٨٥.

٤٦ معتز محمد سلامة، "الجيش والسياسة في تركيا"، **السياسة الدولية**، العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨، ص١٢٤.

الاعتياديين ثم مديري الدوائر، وأخيرًا الخبراء في مختلف الاختصاصات. وللمجلس من الناحية الواقعيّة صلاحيات تنفيذيّة ورقابيّة على جميع الهيئات الدستورية، وله الحقّ في جمع المعلومات من جميع الدوائر الرسميّة، وتنفيذ المصالح العليا للدولة[٤٧]. وتمتدّ اختصاصاته لتصل إلى رئاسة هيئة الأركان العامّة إذ تخضع خططها العسكرية وتنفيذها على أرض الواقع، لمجلس الأمن القومي وليس لوزارة الدّفاع[٤٨]. وقد طغى دور هذا المجلس على دور مجلس الوزراء، حيث احتفظ لنفسه بسلطة الاعتراض دون إبداء الأسباب. وعلى الرّغم من أنّ هذا المجلس هو من الناحية الرسميّة هيئة استشاريّة، لم يحدث أنْ اتّخذت الحكومة قرارًا يتناقض مع قرار المجلس[٤٩].

ولإحكام قبضة المؤسّسة العسكرية على الحياة السياسية التركية، صاغ العسكريون في الدستور المادّة ٣٥ التي تنصّ على "حقّ القوّات المسلّحة في التدخّل لاستلام السلطة في حال وجدت أنّ الجمهورية والديمقراطية معرّضتان للخطر"[٥٠]. وبذريعة الحفاظ على الجمهورية والديمقراطية، أقدَم الجيش بعد العام ١٩٦٠ على تنفيذ ثلاثة انقلابات على التوالي سنوات: ١٩٧١، ١٩٨٠، ١٩٩٧[٥١]. وقد عزّزت تلك الانقلابات النّفوذ العسكري داخل مجلس الأمن القومي[٥٢]، لتدلّل على أنّ المؤسّسة العسكرية ليست تابعة للنظام السياسي التركي وإنّما متحكّمة فيه[٥٣].

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم، ورغبته في الإصلاح والانضمام إلى الاتّحاد الأوروبي، أصبح لابدّ من إجراء تعديلات جوهريّة في بنية المؤسّسة العسكريّة ومجلس الأمن القومي؛ فكانت على النحو الآتي:

---

٤٧ هشام حمامي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.
٤٨ علي بيرم اوغلو، "الجيش والسلطة في تركيا"، في: محمد عبد الشفيع عيسى، **الحوار العربي- التركي بين الماضي والحاضر**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٠).
٤٩ معتز محمد سلامة، مرجع سبق ذكره، ١٢٤.
٥٠ محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٨٥.
٥١ هشام حمامي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩، معتز محمد سلامه، مرجع سبق ذكره، ص ١٢٤.
٥٢ طارق عبد الجليل، "الجيش والحياة السياسية: تفكيك القبضة الحديدية"، في : محمد عبدالعاطي، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.
٥٣ خالد الحروب، مرجع سبق ذكره، ص ١١.

١- عدّلت المادّة (٤) من قانون مجلس الأمن القومي، لتقتصر مهامّه على رسم سياسة الأمن الوطني وتطبيقها، وإخبار مجلس الوزراء بآرائه، ثم ينتظر ما يسند إليه من مهامّ ليقوم بتنفيذها ومتابعتها. وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامّة قد تحوّلا إلى جهاز استشاري، وفقد الكثير من وضعيّته التنفيذية.

٢- عدّلت المادّة (٥) من قانون مجلس الأمن القومي، ليصبح اجتماع المجلس مرّةً كلَّ شهرين بدلاً من كلّ شهر.

٣- عدّلت المادّة (١٣) من قانون مجلس الأمن القومي، لتفقد أمانته العامّة دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسّسات؛ لتصبح مهمّة أمانته قاصرة على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

٤- عدّلت المادّة (١٥) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة، فألغيت الفقرة الخاصّة بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من أعضاء القوّات المسلّحة برتبة فريق؛ لتنصّ بعد تعديلها على إمكانية تولّي شخصية مدنيّة منصب الأمين العام للمجلس. وبالفعل عيّن "محمد البوجان" في ١٧-٨-٢٠٠٤، ليكون بذلك أوّل شخصية مدنيّة تتولّى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

٥- عدّلت المادّة (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكريّة من الخضوع للرّقابة الماليّة؛ لتصبح المؤسّسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف الجهاز المركزي للمحاسبات ومراقبته.

٦- عدّلت المادّة (١٣١) الخاصّة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث أُلغيت عضويّة "الجنرال العسكري" داخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم، وأُلغيت الفقرة الخاصّة بعضوية "الجنرال العسكري"

داخل اتّحاد الإذاعة والتلفزيون. وبهذا أصبح، ولأوّل مرة، المجلس الأعلى للتعليم واتحاد الإذاعة والتليفزيون مؤسّستيْن مدنيّتين بالمعنى التام، دون وجود أيّ رقيب عسكري.

٧- شملت التعديلات الدستورية والقانونية، السماح برفع الدعاوى القضائية لاستجواب الجنرالات القدامى ومقاضاتهم بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريّين بالإدْلاء بالتّصريحات الإعلاميّة في المجالات التي تتناول الشّأن العسكري والأمني فقط، وتحت إشراف السلطة المدنيّة[٥٤].

٨- تضمّنت التعديلات قيام لجان من المجلس الوطني التركي الكبير ووزارة المالية بمراجعة نفقات المؤسّسة العسكرية، وهو ما لم يكن مسموحاً به من قبل، مع بقاء فقرات سرّية تعتبر من أسرار الدولة[٥٥].

٩- وتضمّنت التعديلات أيضًا اختصاص المحاكم المدنيّة بمحاكمة العسكريّين، بمن فيهم رئيس الأركان وقادة صنوف القوّات المسلّحة[٥٦].

وعلى الرغم من تلك التعديلات التي قلّصت وضعية الجيش القانونية ودوره السّياسي داخل مجلس الأمن القومي، فلا ينبغي أن يدفعنا ذلك إلى القول إنّ عهد تدخّل الجيش في السياسة قد ولّى؛ فلا يزال التدخّل مكفولاً له في دستور ١٩٨٢ السارية أحكامه حاليا لحماية مبادئ الجمهورية. ولذلك فإنّ جهود حزب العدالة والتنمية لسنّ دستور مدني جديد ترنو إلى وضع المؤسّسة العسكريّة في مكانها الصّحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحديثة[٥٧].

٥٤ طارق عبدالجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٩- ٨١.
٥٥ هشام حمامي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.
٥٦ خورشيد دلي، مرجع سبق ذكره.
٥٧ طارق عبدالجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص ٨٣-٨٤.

ويمكن القول، إنّ ترشّح تركيا لعضوية الاتّحاد الأوروبي، قد شكّل حافزًا كبيرًا لحكومة العدالة والتنمية للقيام بالإصلاحات على المستويات كافّةً[٥٨]. فقد كان مطلوبا من تركيا، من أجل الانضمام إلى الاتحاد، تطبيق معياريْ كوبنهاغن:

المعيار السياسي:

١- إرساء أسس الديمقراطية النيابية.

٢- بناء دولة القانون، وتفكيك قواعد الاستبداد.

٣- احترام حقوق الإنسان وإلغاء التشريعات المنافية لها.

٤- احترام حقوق الأقليات ومنْحها حرية الممارسة الثقافية وحقّ التعبير عن هويّتها داخل إطار الدولة.

المعيار الاقتصادي:

١- وجود نظام اقتصادي فعّال يعتمد على نظام السّوق.

٢- إصلاح النظام المصرفي والمالي ليتكيّف مع النظم المعمول بها في دول الاتّحاد.

٣- إصلاح المؤسّسات والمرافق العامّة بما يتّفق مع المقاييس الموجودة في الاتّحاد.

٤- بناء أسواق محلية قادرة على أن تتحمّل تبعات الانفتاح على السوق الداخلية الأوروبية.

٥- مكافحة الفساد والرّشوة في جهاز الدولة[٥٩].

وقد جاء هذان المعياران - وبشكل كبير - منسجميْن مع الأهداف الاستراتيجيّة الداخلية والخارجية التي تسعى حكومة العدالة والتنمية إلى تحقيقهما. فعلى المستوى الداخلي، يساهمان في إبعاد المؤسّسة

٥٨ تشاغلار كيدير، "من قيود العسكر إلى قيود بروكسل: صعود تركيا الجديدة"، **وجهات نظر**، القاهرة، العدد ٧٠، نوفمبر ٢٠٠٤، ص ١٨.، جراهام فولر، " النموذج"، **وجهات نظر**، القاهرة، العدد ٧٠، نوفمبر، ٢٠٠٤، ص ٢٢.

٥٩ ابراهيم البيومي غانم، "جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الأوروبية"، في : محمد عبدالعاطي، **تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠)، ص ١٧٧.

العسكرية عن الحياة السياسية في تركيا[٦٠]، وجعلها تتّجه نحو حكم مدني لا يكون لها دورٌ فيه [٦١]. أمّا الهدف الخارجي القديم فيتمثّل في انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي[٦٢].

قضايا في حاجة إلى إصلاح

على الرغم من الإصلاحات الداخلية التي أنجزتها حكومة العدالة والتنمية، فثمة قضايا لم تستطع إيجاد حلول ملائمة لها حتى الآن، ولعلّ من أهمّ تلك القضايا:

قضية الحجاب:

بدأت قضيّة الحجاب في تركيا مع سلسلة الإجراءات التي صدرت في عهد مؤسّس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك (١٩٢٣-١٩٣٨)[٦٣]، ومنها حظْر الحجاب في ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٥[٦٤]. وبرزت القضية كقضية سياسيّة بعد الانقلاب الذي قاده الجنرال **كنعان ايفرن** في١٢أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، حيث منعت بعد ذلك المحجّبات من دخول الجامعات وسائر المعاهد والمدارس ومؤسّسات الدولة، ممّا زاد من معاناة الطالبات المحجّبات اللواتي اضطررن إلى مغادرة تركيا لاستكمال دراستهنّ في الولايات المتحدة الأميركية وألمانيا وهولندا والمجر وكندا ومؤخّرا في سوريا ومصر ولبنان. وكان من بين هؤلاء بنات بعض كبار المسؤولين مثل ابنة رئيس الوزراء **رجب طيب أردوغان** التي درست في الجامعات الأميركيّة التي لا تحظر ارتداء الحجاب، بينما في تركيا - الدولة المسلمة التي يشكّل المسلمون ٩٩ في المئة من سكّانها- يُمنع ارتداء الحجاب.

وفي التّجربة التاريخية، ثمّة قصص محزنة للمرأة التركيّة المحجّبة على مستوى أروقة الجامعات والبرلمان. فقد كانت الطالبة **نسيبة بولايجي** أوّل طالبة محجّبة دخلت قاعات الجامعة في العام ١٩٦٦، لتجد نفسها

---

٦٠ خالد الحروب، مرجع سبق ذكره، ص ١٠، حلمي محمد القاعود، مرجع سبق ذكره، ص ١٤.
٦١ خالد الحروب، مرجع سابق، ص ١٠.
٦٢ د. محمد ياس خضير الغريري، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٠.
٦٣ خورشيد دلي، تركيا ومعركة الحجاب، ينظر الرابط الآتي:http:/ / www.wahdaislamyia.org/ issues/ ١٠٧/ kdalli.htm.
٦٤ ميشال نوفل، **عودة تركيا إلى الشرق : الاتجاهات الحديثة للسياسة التركية**، (بيروت، الدار العربية لعلوم ناشرون، ٢٠١٠)، ص ١١٣.

بعد ذلك خارجها[٦٥]، وليجري إسقاط الجنسية التّركية عنها بناءً على مرسوم رئاسي أصدره رئيس الجمهورية الأسبق **سليمان ديميريل** في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٩.وهناك قصّة النائبة السابقة في البرلمان **مروى قاوقجي** التي أصرّت على حضور جلسة البرلمان الافتتاحية في بداية شهر أيار/ مايو ١٩٩٩، وهي مرتدية حجابها[٦٦].

وانسجامًا مع سياسة الإصلاح، صرّح رئيس الوزراء التركي في أثناء زيارة له إلى إسبانيا في ١٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨ قائلاً: "ولنفترضْ أنّ الحجاب هو رمزٌ سياسي، فهل يمكن اعتباره رمزًا للجريمة؟ كيف يمكن حظر الرموز؟" [٦٧]. وبعد فترةٍ وجيزة من ذلك التّصريح، نجح حزب العدالة والتنمية في تمرير مشروع قانون في البرلمان بموافقة ٤١١ عضواً من أصل ٥٥٠ عضوًا يسمح بارتداء الحجاب في الجامعات، وصادق عليه رئيس الجمهورية **عبد الله غول**[٦٨].

غير أنّ موافقة الغالبية البرلمانية ومصادقة رئيس الجمهورية على هذا التعديل الدستوري، لم تمنع إحالته من قبل حزب الشّعب الجمهوري إلى المحكمة الدستورية العليا التي قضتْ بنقْضه.. بل إنّ محاولة التعديل هذه، كانت موضوعًا للائحة اتّهامٍ أعدّها رئيس الادّعاء العام، وقدّمها في آذار/ مارس ٢٠٠٨ إلى المحكمة الدستورية، طالباً حظْر حزب العدالة والتنمية كونه "مركز تنسيق للجهود الرامية إلى تغيير الطابع العلماني للجمهورية". وبعد خمسة أشهر أصدرت المحكمة قرارها الذي رفضت فيه حظْر حزب العدالة والتنمية ؛ لكنها في الوقت نفسه وجّهت إليه "تحذيرًا جدّياً". وبذلك نجا الحزب من المصير الذي واجهته العديد من الأحزاب السياسيّة الأخرى بما فيها حزب "الرفاه"[٦٩]. ويبدو أنّ هذا التحذير كان

---

٦٥ خورشيد دلي، تركيا ومعركة الحجاب، مرجع سبق ذكره.

٦٦ خليل ابراهيم الطيار، "الصراع بين العلمانية والاسلام في تركيا"، **دراسات استراتيجية**، العدد ٩٩، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٤)، ص ص ٦٣-٦٤.

٦٧ أديب عساف بكر أوغلو، "المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا"، في: محمد عبدالعاطي، **تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠)، ص ١٢٩.

٦٨ خورشيد دلي، **تركيا ومعركة حجاب**، مرجع سبق ذكره.

٦٩ أديب عساف بكر أوغلو، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠.

حاضرًا في ذهن قيادة حزب العدالة والتنمية، حيث لم تكن قضية الحجاب من ضمن التعديلات الدستورية التي طُرحت للاستفتاء في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠.

القضية الكردية

تعدّ القضية الكردية من القضايا الأساسية التي رافقت الدولة التركية منذ تأسيس الجمهورية التركية وحتّى يومنا هذا. فقد بدأت ثورات الأكراد على توجّهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية بفترةٍ وجيزة، وقاموا بسبع عشرة ثورة بين عاميْ " ١٩٢٥ و١٩٣٨". وقد أخذت هذه الأزمة تنحو منحىً أمنيًّا خطيرًا اعتباراً من عقد الثمانينيات من القرن الماضي، بعد ظهور حزب العمّال الكردستاني[٧٠]. وتقدَّر نسبة الأكراد في تركيا بنحو ٢٠ في المئة من السكان، أيْ أنهم يزيدون على ١٢ مليونًا، أو١٣ مليوناً. ويتركّز هؤلاء في ١١ مقاطعة أو إقليماً في جنوب شرقي الدولة، ولكنهم منتشرون في الأقاليم الغربية أيضًا، وخاصّةً في مدن إسطنبول وأنقرة حيث يقدَّر عددُهم في إسطنبول وحدها ما بين ثلاثة إلى أربعة ملايين نسمة[٧١].

شكّل وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدّة الحكم، عقب فوزه الكبير في الانتخابات البرلمانية في العام ٢٠٠٢، وتكرار الفوز في انتخابات العام ٢٠٠٧، والسيطرة على الرئاسات الثلاث (رئاسة الجمهورية- رئاسة الحكومة- أغلبية برلمانية)، عاملاً مهمًّا في إعادة النظر في الأسس التي بُنيت عليها الجمهورية التركية. وفي هذا الإطار جاءت خطوات رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** الانفتاحيّة، فزار مرارًا مدينة ديار بكر معقل الأكراد في تركيا. ومِن هناك قال: "إنّ القضية الكرديّة في تركيا هي قضية الديمقراطية، وهي قضيّتي، وسأحلّها بالطرق السلمية". وحقيقةً، شهدت تركيا مسيرةَ انفتاح على أكرادها تمثّلت في : الرّفع

٧٠ محمد ثلجي، "أزمة الهوية في تركيا: طرق جديدة للمعالجة"، في: محمد عبد العاطي، تركيا : بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مرجع سبق ذكره، ص ٩٧.

٧١ عقيل سعيد محفوظ، **جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة**، (أبوظبي: مركز الإمارات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص ٧٩.

التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطق الأكراد، والسّماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محدّدة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية، وغيرها من الخطوات التي شكّلت الأرضية الحقيقية لخريطة الطريق الكردية التي طرحها رئيس الوزراء باسم "الانفتاح الكردي"، قبل أن يتراجع عن التسمية لصالح "الانفتاح الديمقراطي". وجاءت هذه الخطّة لتعبّر عن قناعة حزب العدالة والتنمية بأنّ الحلّ النهائي للقضية الكردية لن يتحقّق إلاّ عبر خطوات سياسية واقتصادية واجتماعية، على أساس أنّ هذا الحلّ الشامل سيقوّي تركيا من الداخل والخارج. ففي الداخل، يؤدّي هذا الحلّ إلى خلق المزيد من الاستقرار والتعايش الاجتماعي والتنمية والنموّ والتوافق السياسي بين القوميّات والمذاهب التي تشكّل البنية الاجتماعية في تركيا. وفي الخارج، يؤدّي هذا الحلّ إلى تعزيز خيارات تركيا السياسيّة والإقليمية والدولية، والقيام بدور مؤثّر في مختلف الدوائر السياسية الخارجيّة التركية، فضلاً عن أنّ ذلك يرسّخ التجربة الديمقراطية التركية وشروطها الأوروبية[٧٢]. وعلى الرغم من هذا الانفتاح على القضيّة الكردية، يجد حزب العدالة والتنمية صعوبةً بالغة في الاقتراب من مطلب مشروع حكمٍ ذاتي، أشبه بالحكم الذي حصل عليه سكّان إقليم الباسك في المملكة الإسبانية[٧٣]. أمّا الجهاتُ الكرديّة المتطرّفة فتطالب بإقامة دولة كردية على الأراضي التركية وتهديد نظامها[٧٤].

وعليه، يمكن القول إنّ مشكلة الحلّ تتلخّص في مسألتين:

الأولى: غياب رؤية واضحة لدى الطرفين بشأن الحلّ. فتركيا تتحدّث عن انفتاح دون أن تقترب من حقيقة المشكلة، أو أنْ تحدّد مع مَن ستحاور بشأنها، وهي تدرك أنه لا يوجد محاور فعلي بين أكراد تركيا سوى حزب العمّال المصنّف في تركيا والعديد من دول المنطقة والجماعة الدولية في خانة الإرهاب. وحزب

٧٢ خورشيد دلي، المشكلة الكردية في تركيا: تجدد العنف ومخاطر التصعيد، ينظر الرابط الآتي: http:/ / www.wahdaislamyia.org./ issues/ ١٠٤/ kdalli.htm.

٧٣ خورشيد دلي، تركيا ما بعد الاستفتاء معركة الدستور والانتخابات، مرجع سبق ذكره.

٧٤ محمد ثلجي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٨.

العمّال لا يطرح مطالب محدَّدة واضحة، فهو يمزج بين مطالب الاعتراف بالهويّة الكردية وبين حقّ تقرير المصير، وهذا المزج أو الغموض يثير الكثير من الحساسيّة والخشية، ليس في تركيا وحدها بل في مجمل الدول التي يوجد فيها الأكراد، ولا سيّما إيران وسوريا.

الثانية: العامل الإقليمي والدولي الذي لم يتبلور بعد لصالح البحث عن حلٍّ سلمي يحقّق الاستقرار لتركيا من جهة، والهويّة القوميّة لأكرادها من جهةٍ ثانية. ولعلّ السبب في ذلك هو أنّ هذه الدول تفضّل علاقاتها ومصالحها مع تركيا على ظهورها بمظهرٍ آخر[٧٥].

المسألة العلوية

لم تُشر اتّفاقية لوزان الدولية في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٢٣، والتي رسمت الحدود النهائية للجمهورية التركية، إلى وجود أقليّاتٍ مذهبيّة ضمن الدين الإسلامي[٧٦]. و"العلوية" هي أحد المذاهب الدينيّة في الإسلام؛ وتمثّل تسمية " علويّين" غطاءً لعددٍ كبير من الجماعات الدينية الشيعيّة، وهم يشكّلون ٢٥ إلى ٣٠ في المئة من السكّان[٧٧]. ويتوزّع العلويون أساسًا على ثلاثة أعراق: العرب والأكراد والأتراك[٧٨] والتركمان واليورك والتهتاجي. وتختلف نسب توزّعهم الإحصائي بين الانتماءات المذكورة، غير أنّ المتّفق عليه أنّ أكثرهم من الأتراك ويليهم الأكراد. وقد واجه العلويّون إقصاءً جغرافيًّا وسياسيًّا وبيولوجيًّا في عهد الدولة العثمانية التي لم تعترف بهم. ولا يزال التمييز يمارَس ضدّهم في قضايا كثيرة، على صعيد فرص العمل والإنفاق العام والخدمات ومواقع الإدارة[٧٩]. ونتيجة للاختلافات المذهبيّة بين أبناء الطائفة العلوية وغالبيّة المواطنين الذين يعتنقون المذهب السنّي، فقد طالب العلويّون بامتيازات تتعلق بحقوقهم الدينية، مثل السّماح لهم ببناء أماكن العبادة الخاصّة بهم بحريّةٍ أكثر ودعمها من الدولة مثلما يُسمح للسنّة؛ وتطالب

٧٥ خورشيد دلي، المشكلة الكردية، مرجع سبق ذكره.
٧٦ محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.
٧٧ عقيل سعيد محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص ٧١.
٧٨ محمد نور الدن، مرجع سبق ذكره، ص٥٥.
٧٩ عقيل سعيد محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢.

بعض الجهات العلويّة بإعفاء أبنائهم من دروس الدين الإجبارية في المدارس، لأنّها –بنظرهم- موجَّهة بشكلٍ خاصّ إلى السنّة؛ بينما تطالب جهاتٌ أخرى ممثّلة للطوائف العلوية، بإبقاء دروس الدين مع إضافة مواضيع تفصيلية تتعلّق بالمذهب العلوي. ويطالب العلويّون أيضًا بزيادة عدد أبناء المذهب الذين يعملون في القطاع العام، وخصوصًا في المناصب الرسميّة الرفيعة مثل الحكّام الإداريين [٨٠]، وإقرار ذلك دستورياً. وتحظى مطالبهم بدعم الاتّحاد الأوروبي، بل إنّ الاتحاد يرى في هذه المطالب شرطًا من بين الشروط التي يضعها أمام سعْي تركيا للحصول على العضوية الأوروبية[٨١].

واتّساقًا مع سياسة الانفتاح، تقدّمت حكومة العدالة والتنمية بجملة مقترحاتٍ لحلّ المشكلة العلوية، وهي كالآتي:

١- الاعتراف بذكرى عاشوراء يوم عطلة رسمية.

٢- تخصيص رواتب للزعماء الروحيّين العلويين.

٣- تأليف لجنة لتصحيح المعلومات الواردة في الكتب الدينية التي تدرّس في المدارس والجامعات، وذلك بذكر الطائفتين الجعفرية والنصيرية (العلوية)، وإعادة الاعتبار إليهم قانونيًّا وفق الدستور(الذي لا يعترف إلاّ بالمذهب السنّي الحنفي في تركيا). ومن المقرّر وضع الكتب الدينية المدرسيّة الجديدة لتصبح جاهزة للعام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢.

٤- استحداث درس ديني اختياري يكون للتعاليم العلوية فيه الحصّة الأكبر.

٥- استملاك فندق ماديماك في وسط الأناضول (منطقة سيفاش)؛ حيث قتل في ٢ تموز/ يوليو ١٩٩٣، ٣٧ علويًّا حرقًا خلال عقْدهم خلوة؛ وتحويله إلى مكتبة.

---

٨٠ محمد ثلجي، مرجع سبق ذكره، ص ١٠١.
٨١ خورشيد دلي، تركيا ما بعد الاستفتاء، مرجع سبق ذكره.

٦- تنمية منطقة حاجي بكتاش، التي تعدّ بمنزلة عقر دار العلويّين في تركيا، وإنشاء جامعة فيها تحمل اسم المنطقة وتكون خاصّة بأفراد هذا المذهب.

أمّا مسألة بيوت (مساجد) جمع العلويين، فقد بقيت على حالها من حيث عدم الاعتراف بها. ولم يسلم مضمون المقترحات من نقد العلويّين الذين ينضوي الجزء الأكبر منهم في صفوف حزب المعارضة "الشّعب الجمهوري". وانتقدت المقترحات كذلك من منظّمات المجتمع المدني العلوي حيث رأت فيها محاولة من حزب العدالة والتنمية لكسب أصوات العلويّين في الانتخابات البرلمانيّة المقبلة (جرت الانتخابات في ١٢- حزيران/ يونيو ٢٠١١)[٨٢]. ويبدو من سياسة الفعل (حزب العدالة) وردّ الفعل (العلويون) أنّ هناك حالة من عدم الثقة تسيطر على الأجواء في ظلّ التجربة التاريخية المُرّة علاقة العلويين بالدولة السنية. وتنعكس هذه الحالة – على سبيل المثال- في الحديث عن ارتكاب العثمانيّين لمجازر وعمليّات قتل ضدّ أبناء الطائفة من جهة، وافتخار رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، الدائم بأنه حفيد السّلاطين العثمانيّين، ووصف سياسة حزب العدالة والتنمية بالعثمانيّة الجديدة، من جهة أخرى[٨٣].

الأقليات المسيحية

حدّدت اتّفاقية لوزان الأقليّات في تركيا بتلك التي لا تعتنق الدين الإسلامي، ويندرج الأرمن واليونانيون بصفتهم مسيحيّين، في عداد هذه الأقليات[٨٤]. وهذا لا يعني أنه لا يوجد في تركيا أقليات مسيحيّة أخرى كالسريان والجورجيّين ومسيحيّي العرب، لكن الدولة التركية لا تعترف بحقوقهم كأقليات، وتقصر اعترافها على الأقليتين الأرمنيّة واليونانية. **فالأولى** جماعة أثنية، يبلغ عدد أفرادها في تركيا نحْو ٥٠ إلى ٦٠ ألفا، ويعيشون بصورةٍ أساسية في إسطنبول، وجزء منهم من الكاثوليك وآخر من البروتستانت، ولكن غالبيتهم

---

٨٢ الخطة العلوية للحكومة التركية، ينظر الرابط الآتي
http:/ / www.sunni-news.net/ ar/ articles.aspx?selected_article_no=١٥١٨٦.
٨٣ خورشيد دلي، تركيا ما بعد الاستفتاء، مرجع سبق ذكره.
٨٤ محمد نور الدين، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

من الأرثوذكس. أمّا **الثانية**، فينتمي أفرادها إلى المسيحيّة الأرثوذكسية ويتركّزون في إسطنبول، ويقدَّر عددهم حاليًّا بين ٥٠ ألفاً و٨٠ ألفاً، وثمّة مصادر أخرى تقدّر عددهم بنحو ٣٥ ألفاً، وتميل أكثر الدّراسات إلى التقدير الثاني[٨٥].

وتطالب الأقليّات الدينية، والأقليّة الأرمنية بوجهٍ خاصّ، بتسهيلات أكبر من أجل زيادة تمثيلها النّيابي في البرلمان التركي، حيث إنّه لم يفزْ في الانتخابات البرلمانية الأخيرة أيّ مرشّح من غيْر المسلمين. ويطالب الأرمن كذلك برفع الحظْر عن حريّة استخدام لغتهم في مؤسّسات التعليم ووسائل الإعلام، وبتدريس العقيدة الخاصّة بهم في المدارس الرّسمية، وبفتح مؤسّسات تعليمية ودينيّة لتأهيل رجال الدين عندهم، حيث تعاني الطائفة من نقصٍ في رجال الدين الذين يقومون بوظائف دينية في الكنائس. كما يطالبون بعدم كتابة دين المواطن في الهويّة الشخصية. ويطالب الأرمن أيضا بوقف الاعتقالات بحقّ الكتّاب الذين عبّروا عن آرائهم في المسألة الأرمنيّة، حيث يجري اعتقال كلّ من يلوّح بالقول بحدوث المذابح الأرمنية.

وتدّعي الأقليات أنّ هناك إقصاءً ضمنيًّا وغير رسمي، للأقليّات غير المسلمة، عن الخدمة في الجيش وقوّات الأمن، وعن المناصب الرفيعة في الدولة، فمن بين واحد وثمانين محافظًا تركيًّا، لا يوجد أيّ محافظ غير مسلم. كما أنّ هناك شكاوى تتعلّق بالمناهج الدراسية في المدارس التي يُزعم أنّها تسيء إلى القوميّات والأديان الأخرى، ومنها الأرمن. ويشتكي العديد من الأرمن وغير المسلمين، من التهديدات والمضايقات الكلامية التي يتعرّضون لها على المستوى العام والشّعبي.

وقد تعرّض التقرير الصّادر عن المجموعة العالمية لحقوق الأقليات للعام ٢٠٠٧، لوضع الأقليات في تركيا، وتحدّث عن جوانبَ سلبية تتعلّق بوضْع هذه الجماعات، كان آخرها قتْل مواطن تركي من أصلٍ أرمني

٨٥ عقيل سعيد محفوظ، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٣-٨٧.

هرانت دينك (Hrant Dink) بسبب موقفه مِن تعرّض الأرمن للتطهير العرقي من قبل الدولة العثمانيّة في أثناء الحرب العالميّة الأولى[٨٦].

لقد اتّسمت سياسة حكومة العدالة والتنمية بالانفتاح الحذِر تجاه حقوق الأقلّيات. ففي كانون الأوّل/ ديسمبر ٢٠٠٨، أصدر بعض المثقّفين الأتراك بيانًا على شبكة الانترنت، جاء فيه "إنّ البقاء من دون إحساسٍ تجاه الكارثة الكبرى التي تعرّض لها الأرمن العثمانيون في العام ١٩١٥ وإنكارها، لا يمكن لضميري أن يقبله. إنني أرفض هذه اللاّعدالة وأشارك إخواني الأرمن شعورهم وآلامهم وأعتذر إليهم". وقد كانت ردّة فعل رئيس الحكومة **رجب طيب أردوغان** على هذا البيان سلبية، عندما قال إنه لا يوافق على هذه الحملة لأنه "إذا كانت حصلت إبادة فعلى مرتكبيها الاعتذار وليس أنا أو الدولة التركية". غير أنّ **أردوغان** شخصيًّا وكرئيس لحزب العدالة والتنمية كانت له حصّة كبيرة في الوصول إلى المناخ الانفتاحي الذي أنتج مثل هذا البيان[٨٧]. وفي إطار هذا الانفتاح جاء الحكم الذي أصدرته محكمةٌ اركية في أيار/ مايو ٢٠٠٩، وقضى بالسّجن خمسة أشهر على رجل بتهمة "إهانة جزءٍ من المجتمع" بعد أنْ وضع لافتة تقول "إنّ اليهود والأرمن غير مسموح لهم بالدخول" إلى مكان عمله. وفي العام نفسه وجّه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان نفسه، انتقادًا إلى السّياسات الحكومية التي أفضتْ إلى طرد عشرات الآلاف من اليونانيّين المسيحيّين في القرن الماضي ووصفها بالسياسات "الفاشيّة". وهذا الانفتاح يشكّل تحوّلاً في الموقف العام تجاه الأقليات في تركيا التي تتطلّع إلى عضويّة الاتّحاد الأوروبي[٨٨].

---

٨٦ محمد الثلجي، مرجع سبق ذكره،٩٩

٨٧ ١- محمد نور الدين، الاعتذار من الأرمن، ينظر الرابط الآتي:
http:/ / www.akhbaralaalam.net/ news_detail.php?id=١٨٩٦٨

٨٨ محكمة تركية تصدر حكما بالسجن على رجل لاهانته اليهود والأرمن، للمزيد ينظر الرابط الآتي:
http:/ / www.akhbaralaalam.net/ news_detail.php?id=٢٤٦٩٠

خاتمة

نلحظ ممّا تقدَّم، أنّ حكومة العدالة والتنمية حقّقت خلال ثماني سنوات إنجازات كبيرة على المستويات الدستورية والسياسية والاقتصادية التي انعكست بشكل إيجابي على المجتمع التركي. لكن هذه الإنجازات لم تنسحب بنفس الوتيرة على القضايا التي تتعلّق بالهويّة، كالحجاب والقضية الكردية وقضايا الأقليات المسيحية. وبالتالي، لم تكن الإنجازات التي تحقّقت كافيةً لكي تحظى تركيا بعضويّة الاتّحاد الأوروبي، ولابد أيضا من إيجاد حلولٍ للقضايا العالقة، وهي قضايا لم تنشأ بسبب سياسات حكومة العدالة والتنمية وإنّما هي قضايا لها امتداداتٌ تاريخية ورثتها الجمهورية التركية الحديثة عن الدولة العثمانية، كقضايا الأرمن والأكراد والأقليات المسيحية؛ وإنْ كان هناك قضايا أوجدتها هذه الحكومة كقضية الحجاب. إنّ القضايا المذكورة شائكة يصعب حلّها خلال فترةٍ وجيزة، وتتطلّب الحلول الناجعة توافقاً مجتمعياً عليها. ولقد كان من الصّعب بلوغ مثل هذا التّوافق في ظلّ حكوماتٍ ائتلافيةٍ استقطابية، ينشد كلّ حزب من أحزابها مصالحه الخاصّة على حساب مصلحة الدولة وحاضرها ومستقبلها.

لقد أثبت حزب العدالة والتنمية- من خلال تجربة الحكم- أنه الأقدر على التعبير عن تركيا في المرحلة القادمة، مقارنةً مع الأحزاب السياسية التركية الحاليّة. وليس من المعروف، في ضوء نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، إذا كان الحزب سيتمكّن من تغيير الدستور، وبما يضمن التّعايش والتواصل المجتمعي عن طريق إقرار حقوق الطوائف والأثنيات التركية من أجل تركيا أوّلا، وفي سبيل الحصول على عضوية الاتّحاد الأوروبي ثانيًا.

لم تأت خطّة حكومة حزب العدالة والتنمية للإصلاح من فراغ، بل سبقتها خطوات إصلاحية عديدة منذ وصوله إلى السلطة في نهاية العام ٢٠٠٢، وهذا يعني أنّ الإصلاح مسار يتحقّق بالتدريج، خصوصاً في دولة كانت مكبّلة بالسياسات الاستبداديّة والمتشدّدة، وبمؤسّسة عسكرية تتحكّم في النظام السّياسي للدولة،

وبعلمانيّين إقصائيّين[٨٩]. إنّ تركيا الراهنة، قد تغيّرت وتجدّدت، بالإصلاحات العميقة والمؤثّرة التي ينفّذها حزب العدالة والتنمية بعقلٍ وهدوء وتدرّج، وفي شتّى المجالات. فهي تشهد عصرًا جديدًا لدولةٍ تتجدّد، شكلاً ومضموناً [٩٠]، وسيستمرّ هذا التجدّد حتى تستعيد الدولة الوجه المدني لمؤسّساتها السياسية والقانونية ولتؤدّي وظائفها بفعالية[٩١].

وممّا لاشكّ فيه، أنّ وجود نظام سياسي يؤمن بالديمقراطية- وإنْ كانت نسبيّة - مبنيّ على التعددية السياسية، ساهم في تحقيق حكومة حزب العدالة والتنمية الإصلاحات الداخلية.

وربّما، لأوّل مرّة في التاريخ المعاصر، نشهد حالةً من التّماهي بين الخطاب ومضمونه لحكومة من حكومات الشرق الأوسط، فاستقطاب وتوسيع قاعدة جذب الجماهير لا تتمّ بالأقوال وإنّما بما تقدّمه الحكومات لشعوبها من إنجازات.

وأمام هذا التقدم، ما المطلوب من الحكومات العربية كي تصاب بالعدوى التركية الحميدة؟ طبعًا، ليس المطلوب استنساخ التجربة التركية؛ وإنّما الاستفادة من منهجها في الإصلاح. وهذا الإصلاح يحتاج إلى نظامٍ سياسي يؤمن بالتعدّدية السياسية ويؤسّس لتداول السلطة بشكلٍ سلمي، وأحزاب سياسيّة فاعلة، وليس مجرّد أحزاب شكلية تضْفي الطابع الديمقراطي المزيّف على هيئة الحكم مَهْما كان شكلها.

٨٩ شريف تغيان، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٩.
٩٠ حلمي محمد القاعود، مرجع سبق ذكره، ص ١٢.
٩١ كمال حبيب، الجمهورية" الثالثة"، وجهات نظر، العدد ١٠٥، أكتوبر ٢٠٠٧، ص٣٣.